السلطة في العراق والمصير المجهول

22-2-2004

والحال أن الأمم المتحدة استبعدت إجراء انتخابات في وقت مبكر وأن السيستاني لم يوافق على الخطة الأصلية, مع توضيحه بأنه قد يتوصل إلى حل وسط بخصوص قضية الانتخابات، فإن هذا وذاك يثيران مشكلة بالنسبة لمجلس الحكم الانتقالي، فإذا كانت الخطة الأصلية غير مقبولة والانتخابات غير عملية, فإن سلطة الاحتلال قد تستغل هذه الحيرة والتيه لانتزاع السلطة, لكن واشنطن تدرك أن هذا سيدفع بالوضع إلى حافة الهاوية، لذا فإنها غير متحمسة لهذه الفكرة، ويرى بعض المحللين الأمريكان أن واشنطن قد توصلت إلى تفاهم مع الشيعة (عبر إيران) بأنهم سيسيطرون

اقترح الساسة الشيعيون في العراق مؤخرا طريقة جديدة لبدء انتقال السلطة بإجراء الانتخابات الجزئية في مناطق ذات الأغلبية الشيعية والكردية الآمنة نسبيا في العراق الشمالي والجنوبي. ويكشف هذا التحرك أن لدى الولايات المتحدة هدفا, لكن ليس لديها خطة للوصول إلى ذلك الهدف، ويؤشر اقتراح الانتخاب الجديد على حالة الفوضى التي تحيط بسلطة الاحتلال في العراق. فقد تقدم بعض زعماء الشيعة بخطة جديدة لإجراء الانتخابات لإنشاء السلطة الانتقالية التي ستتسلم السلطة من حكم الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة في يونيو القادم, حسب ما أفادت به صحيفة "النيويورك تايمز" في 18 فبراير. كما توضح هذه المعطيات الجديدة أن النزاع السياسي سيحتدم من الآن وإلى 30 يونيو، وحتى بعد تأسيس نظام عراقي جديد خاصة إذا خضع لسيطرة الشيعة.

وجاءت الدعوة للانتخابات الجزئية بعد يوم من نشر صحيفة "الواشنطون بوست" تقريرا ذكرت فيه أن عددا من أعضاء مجلس "الائتلاف" طلب من واشنطن أن تسلم السلطة لهذا المجلس إذا كانت الانتخابات غير ممكنة وغير عملية. حيث يجادل هؤلاء بأنه في غياب بديل ولملأ الفراغ, فإن التنازل لصالح سلطة الاحتلال هو أفضل طريقة لتشكيل حكومة انتقالية مسئولة عن وضع مسودة للدستور العراقي؟!. ويرى عدد من المراقبين أن سلطة "الاحتلال" الحاكم استغل رفض زعماء الشيعة طريقة الانتقال الآلية التي اقترحتها واشنطن في البداية واعتمدها الحاكم المدني الأمريكي في العراق في 15 نوفمبر.

وستكون الخطوة القادمة للولايات المتحدة (المقررة في 28 فبراير)، الكشف عن قانون أساسي للبلاد،. هذا الدستور المؤقت هو بمثابة الوثيقة المرشدة أو الدليل العملي لنقل السلطة. لكنّ إصدار هذه الوثيقة واتخاذ قرار بشأن طريقة الانتقال الآلي للسلطة يبدو أنهما سيتأخر حسمهما اعتبارا من الآن بسبب مجموعة كبيرة من المشاكل. وهناك أربعة معطيات تحفز الاحتلال للاحتفاظ بالحكم بعد 30 يونيو:

1- تحول المقاومة إلى خطر أمني كبير إلى درجة أنه يحبط عملية نقل السلطة.

2- تمسك الأكراد بمطلب الحكم الذاتي.

3- تمسك الشيعة بمطلب الانتخابات.

4- الحيلولة دون فقدان الاحتلال التأثير في مستقبل العراق، وخاصة ما يتعلق بطبيعة النظام (علمنة الحكم ورفض الشريعة كأساس للحكم).

والأكثر أهمية (من بين هذه الدوافع) هما العاملان الأخيران. والحال أن الأمم المتحدة استبعدت إجراء انتخابات في وقت مبكر (أي قبل موعد تسليم السلطة) وأن السيستاني لم يوافق على الخطة الأصلية, مع توضيحه بأنه قد يتوصل إلى حل وسط بخصوص قضية الانتخابات، فإن هذا وذاك يثيران مشكلة بالنسبة لمجلس الحكم الانتقالي، فإذا كانت الخطة الأصلية غير مقبولة والانتخابات غير عملية, فإن سلطة الاحتلال قد تستغل هذه الحيرة والتيه لانتزاع السلطة, لكن واشنطن تدرك أن هذا سيدفع بالوضع إلى حافة الهاوية، لذا فإنها غير متحمسة لهذه الفكرة، ويرى بعض المحللين الأمريكان أن واشنطن قد توصلت إلى تفاهم مع الشيعة (عبر إيران) بأنهم سيسيطرون على النظام السياسي الجديد، لكن كيف يتم هذا؟.

وبالرغم من أن السيستاني قد بين أنه يمكن الوصول إلى نوع من التفاهم حول قضية الانتخابات, فإنه من المستبعد أن يقبل بتدخل بريمر الرافض لأن تصبح الشريعة الأساس للحكومة العراقيّة الجديدة. وقد سوق بعض المسئولين في الإدارة الأمريكية لفكرة "الديمقراطية الإسلامية" حتى قبل غزو العراق. وقد يوافق الشيعة والأكراد على الموعد المحدد إذا ضمنوا قبول مطالبهم، ولكن هل الولايات المتحدة جاهزة لضمان هذا؟.